

مأزق التعدي وقضايا المشروع الوطني للتنمية

أ.د. أمير السعد
كلية العلوم الاقتصادية و علوم
التسيير - جامعة باجي مختار - عنابة

" الممانعة التاريخية من استكمال انتشار التطور الرأسمالي في الاقتصاديات الضعيفة من جهة، والممانعة الراهنة من بناء دولة المواطنة من جهة أخرى، يمثلان جوهر إشكالية مأزق التعدي وقضايا المشروع الوطني للتنمية." - الباحث

الملخص

الدراسة و في مستويات من التجريد النظري و الإسقاط الميداني الملموس، تركز على إشكاليات الممانعة، أحدهما تتصل بالممانعة التاريخية من استكمال انتشار التطور الرأسمالي في الاقتصاديات الضعيفة من جهة، و ثانيها تتصل بالممانعة الراهنة من بناء دولة المواطنة من جهة أخرى باعتبارها جوهر إشكالية مأزق التعدي و المشروع الوطني للتنمية

ما أرغب التحدث عنه، وبشكل مكثف في هذه الورقة، وفيما يتعلق اقتصادياتنا، أن جوهر الإشكالية في المشروع الوطني للتنمية، تتمحور حصرا فيما يمكن تسميته تاريخيا "مأزق التعدي"، وموضوعيا في إشكالية الدولة. وقبل أن نحاول توضيح ذلك، لابد من تثبيت بعض الملاحظات الهامة مفادها التالي: بلا شك هناك أكثر من مبرر موضوعي للتأكيد على أولوية العوامل الداخلية في المشروع الوطني للتنمية، انطلاقا مما هو موروث في فكر الكلاسيك، كون التنمية قضية داخلية أولا، وتحديدًا في هذا السياق، فرضية آدم سميث، والتي هي صحيحة جدا كما نعتقد، بخصوص الحركة

Abstract

The paper revolves around two main issues. The first issue concentrates on the evidence concerning the historical prevention of capitalist development spread in underdeveloped countries. The second aspect of this paper deals with the related implications which are those of the prevention of a state nation construction itself. Together these two main issues illustrate the core problem of the dead-end development process itself.

الواسعة على المدى الزماني والمكاني للسلع داخليا. ولكننا نعتقد أن حل إشكالية العوامل الداخلية، أصبح اليوم أكثر تعقيدا، بفعل حالة تتجاوز الخط التاريخي - الهيكلي - البنيوي، إلى خط هذا التوطن الواسع للفساد، حيث يلاحظ في معظم دول الاقتصاديات الضعيفة، الريع وطن نظره دونيه نهابة للمال العام، وكأنه موروث كولونيالي، تركه كولونياليه، وبالتالي شرعنة نهبها بالحلال والحرام، وأصبح الكثير من أصحابها، ارتباطهم برأس المال الأجنبي أكثر من ارتباطهم برأس المال الوطني، توطنت نظره دونيه فاسدة / للعمل، للعلم / ولكل ما يتصل بمقتضيات المشروع الوطني للتنمية.

وفي سياق هذا التوطن النهاب الفاسد، يتم إعادة إنتاج الفساد والمفسدين، بالمقابل تتوسع دائرة الصمت والإحباط واغتيال الأمل. المهم سنتوقف لاحقا، وفي جانب هام من الدراسة، حول قضايا "الدولة الوطنية" والتنمية.

نعود إلى عمق إشكالية ما يمكن تسميته مأزق التعدي، من خلال التعمق في ثلاث مستويات، الأول يغوص في عمق مشروع التنمية الوطني، والثاني يطفو على سطح ما يسمى "تبادلا حرا" والثالث يرتبط بالنقلة النوعية في وظيفة رأس المال، من خلال رفع راية تسليع كل شيء.

المستوى الأول: من زاوية التنمية: الرابطة التلازمية بين التصنيع ومشروع التنمية الوطني، في سياق معتبر من التطور الرأسمالي، تؤكد بما لا يقبل الشك، إن مشروع الرأسمالية التاريخي للتنمية، قائم على التصنيع وليس على وجود صناعة، ولكن هذا التطور الصناعي بمفهوم التصنيع في إطار رأسمالي أصبح مستحيلا، إلا في حالة الغفلة التاريخية، وهو ما أسميه مأزق التعدي، لأن الرأسمالية الراهنة، وكما نعتقد سيجت ويطوق محكم السياق التاريخي للتطور الرأسمالي، ومن هنا أصبحت مقدرة المشروع الوطني للتنمية على إسقاط الكثير من الأتساقات التاريخية في تطور الرأسمالية أمرا مستحيلا في الظروف الجديدة، لأن النظام الكوني لرأس المال، هو الذي يحدد الدوائر المتاحة للحاق الشكلائي، وهو الذي يبقى معظم الدوائر في إطار مأزق التعدي. تأسيسا على ما تقدم نثبت التالي:

(1) يخطئ من يعتقد أن ما يسمى "العمالة الفائضة" هي نتيجة حالة أشباع في سوق العمل، بل هي نتيجة تكريس حالة صارخة مفادها منع التصنيع في الاقتصاديات الضعيفة،

(2) يخطئ من يعتقد أن هامش التصنيع والصناعة التي جرت في معظم الاقتصاديات الضعيفة، تدخل في إطار سيرورة استكمال انتشار التطور الرأسمالي في الاقتصاديات الضعيفة.. ربما يسأل البعض: إذن من أين جاءت حركة التصنيع والصناعة التي شهدتها الكثير من الاقتصاديات الضعيفة طيلة النصف الثاني من القرن الماضي، ما زال مشروع التنمية الوطني واجه مأزق التعدي؟ !! ولتوضيح ذلك:

أ. تجربة التصنيع في الإتحاد السوفيتي "سابقا" ودول أوروبا الشرقية، بغض النظر عن حدود الانتقادات التي وجهت للتجربة، سواء ما هو صحيحا وما هو مبالغاه أو ما هو غير صحيح أصلا.. الأكيد أن هذه التجربة التي قامت على أساس خلق و توسيع امتدادات نسيج مشروعات البنية التحتية، فعلها الإيجابي ألقى بظلاله على السياسة الاقتصادية الضعيفة، وبهذا القدر أو ذلك وتحديد فيما يتعلق موضوعه التصنيع.

ب. ارتباطا بنهاية الحرب العالمية الثانية، وبداية مرحلة الحرب الباردة، حيث بدء صعود قوي لحركة التحرر الوطني، توج بمؤتمر باندونغ 1955، وكان الميل واضحا لإقحام التصنيع كإستراتيجية رئيسية في المشروع الوطني للتنمية، وقد تأثر المناخ العام لمؤتمر باندونغ ونتائجه، بهذا القدر أو ذلك في المشروع الإشتراكي للتنمية.¹

ت. تجربة العمليات الصناعية التي أقامها رأس المال الدولي في بعض مناطق جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية / مطلع ستينيات - سبعينيات / القرن الماضي، وبهذا الصدد يمكن تأشير التالي: يخطئ من يعتقد أن رأس المال المالي الدولي، أراد من هذه العمليات الصناعية، أن يطرح علينا تجربة للتنمية بالتصنيع في إطار رأسمالي، قد تكون التجربة

انتهت فعلا بالتصنيع، إلا أن الأصل في التجربة ليس هكذا، أصل التجربة مجرد عمليات لصناعة تراحيل، أنشأتها الشركات المتعددة الجنسيات في إطار هيكله معابر التصدير.²

وفي هذا السياق، أغلب الظن، أن رأس المال الحالي الدولي، فوجئ بأشياء كثيرة، في تقديرنا لم تكن في حساباته لموضوعات مثل: "تزاوج المصالح حيث رأسمالية الدولة، ورأس المال الوطني الخاص وطبيعة علاقتهما برأس المال الأجنبي، وجود مشروع وطني للتنمية" إلخ.

تأسيسا على ما تقدم، إن رأس المال المالي الدولي، لم ولن يسمح طواعية لمشروع تنمية وطني بالتصنيع في إطار مقتضيات التطور الرأسمالي، وأن هذا الطريق أصبح مسدودا منذ نهاية القرن التاسع عشر، وتؤكد بالملمس في تجارب عديدة موزعة جغرافيا.³ إلا أن حضور العلاقة التلازمية بين التصنيع ومشروع التنمية الوطني، ينبغي أن تدفعنا بقوة في البحث في إطار هذه العلاقة التلازمية، ولكن في سياق خارج التطور الرأسمالي كمحاولة لتجاوز مأزق التعدي. بمعنى أكثر تحديدا وملموسية، من خارج التطور الرأسمالي فقط، يمكن الإلتفاف وتجاوز مأزق التعدي.

المستوى الثاني: مأزق التعدي / من زاوية المقاربات المجردة والملموسة للتبادل الحر /:

الإشكالية، أن الليبرالية الراهنة، تعتبر التبادل الدولي الراهن "حرا"، !!، وهو ليس هكذا على صعيد الملموس، ولتوضيح ذلك:

أولا- إن مفهوم التبادل الحر على مستوى العمق، يعني غياب أي قيد على التبادل غير قيد السوق.

ثانيا - إن مفهوم التبادل الحر على مستوى العمق، موضوعيا يلغي المبالغة في الحديث عن تنافسية الجودة والسعر، وعلى اعتبار أن المدى الزمني والمكاني الواسع لحركة السلع في إطار تلقائيات السوق الحرة، كفيلا بطرد الأسعار غير المرغوب بها والنوعية غير المرغوب فيها، ومن ثم يفترض

بهذا التبادل المسمى "حرا" أن يقارب في الفجوة بين تنافسية السعر وتنافسية الجودة. دعونا نلاحظ ما هو حاصل على أرض الواقع، الافتراضات السابقة والمرجوة، عمليا "ملغاة"، ومفهوم ملغاة هنا لا يدخل في دائرة ما هو تأريخي - وحتمي، بل ملغاة بفعل النقلة النوعية في وظيفة رأس المال على الصعيد العالمي، منذ صعوده إلى مستوى رأس مال مالي دولي، حيث أصبحنا إزاء تبادل منقوص الحرية وسوق منقوصة الحرية، بالإضافة إلى الحالة الداخلية الواسعة والمتعددة الأشكال للسياسات الاقتصادية لنظام الرأسمالية الراهنة، بمثابة مقص ينقص من فاعلية ما يسمى التبادل الحر على مستوى الإقتصاديات الضعيفة، ولملاحظة هذا النقص في فاعلية ما يسمى تبادل حر وآثارها السلبية على مشروع التنمية الوطني، نثبت ما يلي:

الملاحظة الأولى: معظم إقتصاديات أحزمة الفقر تنافسياتها في إطار ما يسمى "التبادل الحر" قائمة على أساس السعر وليس الجودة، لأسباب بسيطة وواضحة، هو تدني جل المؤشرات الإقتصادية، الإجتماعية، التكنولوجية، الثقافية المرتبطة بالعملية الاقتصادية.

الملاحظة الثانية: حتى في إقتصاديات أحزمة الرفاهية، فإن مستوى التباين في توزيع الثروة، بالمقارنة مع تباينات تنافسية الجودة، يجعل من السعر مؤشرا أساسيا في هذا التبادل المنقوص الحرية، حيث الفجوة السعرية الحادة تتفوق كثيرا بالمقارنة مع حدود فجوة النوعية. ومن هنا يتضح أننا إزاء مفارقات واسعة في خطاب الليبرالية الجديدة: من جهة يفترض إسقاطات مفهوم "التبادل الحر" متوازنة الخيارات فيما يتعلق السعر وتنافسية الجودة، ومن جهة أخرى على المستوى الملموس، فالتبادل المنقوص الحرية، يجعل إسقاطه على السعر وتنافسية الجودة، ليس متوازنا، ومثل هكذا وضع، يضعف ويقلل من أهمية خطاب التبادل الحر، في زاوية مقتضيات مشروع التنمية الوطني، والسبب واضح جدا، لأن ما يسمى تبادلا حرا يصبح في هذه الحالة، طرفا أساسيا في تكريس مأزق التعدي، وهو عكس ما يفترض

أن يكون طرفا أساسيا في تجاوز مأزق التعدي، وبالتالي تسهيل مقتضيات مشروع التنمية الوطني. تأسيسا على ما تقدم، نحن نعتقد أن رأس المال لم ولن يسمح لتبادل حر يتجاوز حالة مأزق التعدي، إلا في حالة الغفلة التاريخية.

المستوى الثالث: مأزق التعدي / وراية تسليع كل شيء /: موضوعيا منطق تسليع كل شيء يتقاطع مع مقتضيات مشروع التنمية الوطني، ولتوضيح ذلك: سيادة منطق تسليع كل شيء، معناه إقحام مجالات واسعة من الحياة الإنسانية بما فيها "التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي، الثقافة" لمنطق / السلعة - السوق / !! بينما الكل يعلم أن هذه المجالات من الحياة الإنسانية، هي حقوق مكتسبة عبر صراعات اجتماعية وتاريخية عنيفة، ومن غير المعقول النظر إليها كسلعة حاضرة في / مزاد - السوق / !! وبالتالي من يستطيع دفع ثمنها فليقدم، ومن لا يستطيع عليه أن يكون خارج هذا / المزاد - السوق / بهذا المعنى، فالعملية برمتها يترتب عليها إخراج قوى اجتماعية واسعة من هذا / المزاد - السوق /، وبالتالي إخراجها من جانب هام من مقتضيات المشروع الوطني للتنمية ويتجلى ذلك في استبعاد الفقراء من خدمات التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي، الثقافة، وتحولهم من كونهم رقم أساسي في مقتضيات المشروع الوطني للتنمية، إلى كونهم رقم هامشي لا يتعدى حدود كونهم متلقين للإحسان. هكذا يصبح منطق تسليع كل شيء طرفا أساسيا في تكريس مأزق التعدي، وهو بخلاف منطق / السلعة في السوق / حيث يصبح السوق طرفا أساسيا في تجاوز مأزق التعدي.

تأسيسا على ما تقدم، فإن استنتاجا أساسيا شاملا يمكن صياغته كالتالي: إن إمكانات تجاوز مأزق التعدي، تظل محددة حصرا، في العلاقة التلازمية بين التصنيع ومشروع التنمية الوطني في سياق خارج التطور الرأسمالي أولا، وفي حالة من الغفلة التاريخية، أو إمكانات التقاط فرصة تاريخية ثانيا، وفيصل مجرد وملموس

في آن واحد يسمح للتمايز على مستوى مقتضيات الإقتصاد السياسي بين منطق /
السلعة في السوق / ومنطق تسليع كل شيء ثالثا.

هذا الإستنتاج الرئيسي الشامل، يدفعنا إلى تأويل وصياغة بعض الأفكار المرتبطة
بالحالة الراهنة للرأسمالية والمشروع الوطني للتنمية، مفادها التالي:
أولاً- إن الرأسمالية الراهنة تدعى على استحياء أنها تنتمي إلى موروث الكلاسيك
إلا أنها عمليا إبتعدت كثيرا عن فكر الكلاسيك، سيما وأنها تبقى حالة الحدود
السياسة للدول "ولدولها بشكل خاص" كي يحول ذلك دون قيام سوق عالمي للعمل،
مما يجعل هذا الشكل من الرأسمالية في حالة قطيعة مع رأسمالية المخيال
التأريخي.

ثانيا - الجدل الراهن حول الرأسمالية يتطلب عمق نظري - تحليلي في التمايز
بين ثلاث مستويات / رأسمالية المخيال التأريخي، رأسمالية منقوصة، رأسمالية
متطورة / حيث ظل رأس المال طيلة القرن والرابع الماضي، يظل فينا، وكأننا
إزاء حالات متماثلة عبر مديات متعددة للرأسمالية، بينما واقع الحال ليس كذلك
تماما.

ثالثا - إرتباطا بالنقاط السابقة، يكون واضحا، أننا لسنا إزاء خيار للتنمية بين /
المشروع الوطني للتنمية ورأسمالية المخيال التأريخي / ولسنا إزاء خيار للتنمية
بين / المشروع الوطني للتنمية والرأسمالية المتطورة /، حيث وكما أشرنا إليه
سابقا، أن واقع الحال، أصبح فيه رأسمالية المخيال التأريخي أمرا مستحيلا، وهي
شيء من ماضي الرأسمالية، والرأسمالية المتطورة، قدمت لنا منذ أكثر من قرن
مضى بصفة رأسمالية منقوصة، ومقاساتها الفاعلة محددة على الإقتصادات الأكثر
تطورا.. بمعنى أكثر ملموسية، إن الرأسمالية الراهنة وكما قدمت إلينا تأريخيا منذ
مرحلة تدويل رأس المال المالي العالمي، تكتسي طابعا بربريا شرسا أكثر مما
تكتسي رداء متطورا.

رابعا - البربرية هي الصيغة الأكثر تعبيرا ولموسية للإحلال محل خيار رأسمالية
المخيال التأريخي أو خيار ما يسمى "الرأسمالية المتطورة". ومن هنا تحديدا تصبح

الخيارات الحقيقية - الملموسة المطروحة هي بين / المشروع الوطني للتنمية أو البربرية / وليس لدينا أي خيار لمشروع تنمية رأسمالي بكل مفاصله وتفاصيله، باعتبار ذلك غائبا بصيغة الموروث التاريخي للرأسمالية، كما هو متعارف عليه عند الكلاسيك. وإذا كانت الحالة البربرية، تقاطعت تاريخيا مع تطلعات المجتمعات الإنسانية، عندها يسهل علينا عملية الإقتراب من الخيار الأكثر موضوعية وملائمة لوضع اقتصادياتنا، خيار / المشروع الوطني للتنمية /.

وفي سياق خيار المشروع الوطني للتنمية، قد يرى البعض، كونها صيغة ليست جديدة، وتم تجربتها في عدد معتبر من دول الإقتصاديات الضعيفة، سواء بصيغة الإحلال محل الواردات، أو بصيغة التصنيع التصديري أو بصيغة ما يسمى الإعتماد على الذات. والملاحظة الرئيسية بهذا الإتجاه، أن مثل هذه التجارب لا تمثل على مستوى العمق مشروعات وطنية للتنمية، بقدر ما أنها تعكس مكونات محدودة لمقوم المشروع الوطني للتنمية، وفي إطار صيغ منفصلة عن بعضها، بينما واقع الحال، ثمة حاجة موضوعية تقتضي حضور جماعي متصل للصيغ المختلفة / الإحلال محل الواردات، التصنيع التصديري، الإعتماد على الذات / في إطار استراتيجية مشروع وطني للتنمية. وإن الحضور المتصل للصيغ الثلاث على السكك المتوازية للمشروع الوطني للتنمية، لا يعني أن حركتها على السكك المختلفة متساوية، موضوعيا يمكن أن تتقدم إحدى الصيغ مقابل تراجع أخرى في مرحلة معينة من حياة المشروع الوطني للتنمية، وقد يحصل العكس تماما في مرحلة ثانية من حياة المشروع الوطني للتنمية⁴. ما هو مهم في حياة ومستقبلات المشروع الوطني للتنمية، هو تضبيب مفاهيم أوسع وأعمق للمشروع الوطني للتنمية، وبالتأكيد ذلك يتطلب حضور جماعي واتساق متبادل بين الصيغ المختلفة في إطار مشروع وطني متماسك على مستوى رسم السياسات والأهداف المرتجاة. وقبل الدخول في الجانب الآخر من تفاصيل مأزق التعدي والمشروع الوطني للتنمية، لا بد من تثبيت التالي:

أولاً - إن منطق المشروع الوطني للتنمية، لا يعني أنه منغلقة فقط في الدائرة الداخلية، بل من الراجح أن يكون فيه أشياء غير قليلة من الموروث التاريخي لتجربة الرأسمالية، أين يمكن التقاط إيجابياتها من خلال النوافذ المفتوحة على العالم الخارجي.

ثانياً - إن المشروع الوطني للتنمية قد يتبنى رؤية ومنهجاً إشتراكياً بخصوصيات وطنية، ولكن قد يكون هذا البديل ليس هو الأكثر ملائمة بالضرورة، لاعتبارات عديدة، منها على سبيل الذكر⁵:

أ. إن ماركس لم يقدم مقاسات محددة للإشتراكية وللنموذج الإشتراكي، بل كان كل نشاطه الفكري مركز في جانب نقد الاقتصاد السياسي للرأسمالية، وكان مصيباً تماماً في معظم تحليلاته حول الرأسمالية، وأفكاره بهذا الإتجاه كانت متماسكة سواء على مستوى التجريد أو على مستوى الملموس.

ب. إن التجربة الميدانية لاشتراكية ما بعد ماركس "تجربة الإتحاد السوفيتي، ودول أوروبا الشرقية" قدمت نموذجاً متدنياً على مستوى إغناء التأصيل النظري للإشتراكية، وتراجعياً على مستوى الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

وبالتأكيد هذا التأشير لا يحجب إمكانية التقاط الكثير من مفاصل الإرث التاريخي للماركسية، بما فيها المساهمات الجديدة في قراءة الماركسية.

والسؤال الجديد بهذا الصدد: كيف يمكن الأرتقاء إلى هذا المستوى الرفيع في المشروع الوطني للتنمية؟ ..!! سيما وأن واقع حال طبيعة ما يسمى / المشروع الوطني للتنمية / في معظم دول الإقتصاديات الضعيفة يتعثر أو يفشل بسبب إشكاليتين أساسيتين:

- إشكالية حل التقاطع بين فرضيات المشروع الوطني للتنمية وطبيعة الدولة الوطنية / قاعدة الدولة/.

- إشكالية حل التقاطع بين فرضيات المشروع الوطني للتنمية وطبيعة الموارد /قاعدة الموارد/.

في هذا السياق سنتجاوز عمدا الحديث مفصلا عن موضوعه قاعدة الموارد، رغم أهميتها المعتبرة في سياق مقتضيات المشروع الوطني للتنمية، فدورها أساسي في التسريع من وثيرة إنجاز مهمات المشروع الوطني للتنمية، بالمقابل فإن الحضور الضعيف لقاعدة الموارد، يمكن أن يعطل أو يحرف الكثير من مفردات الإنجاز للمشروع الوطني للتنمية، إلا أن ما ينبغي التأشير عليه بغض النظر عن المعاينة الميدانية لطبيعة الآثار التي تتركها قاعدة الموارد على المشروع الوطني للتنمية ومتطلبات إنجازه هو التالي: إن الصيغة المجردة لقاعدة الموارد يظل دورها محدودا بطبيعة شكل ومضمون الدولة التي يؤسس عليها المشروع الوطني للتنمية. فالمشروع الوطني للتنمية كصيغة مجردة لا يمكن تصور نجاحه بأهدافه المنظورة والمستقبلية ارتباطا في حالة من التقاطعات بين قاعدة الدولة وقاعدة الموارد من جهة، وتطلعات المشروع الوطني للتنمية من جهة أخرى.

هذا الإستقراء يدفعنا إلى ملاحظة علاقة تلازمية بين مفردات المشروع الوطني للتنمية وطبيعة الدولة، بمعنى ما يؤشر عليه في المشروع الوطني للتنمية، تعكس المركب الرئيسي في مكونات وطبيعة الدولة، وهنا نقترح من إشكالية مأزق التعدي وطبيعة الدولة في جوانب المشروع الوطني للتنمية، ارتباطا في استنتاج رئيسي مفاده التالي: إن إشكالات المشروع الوطني للتنمية، تتأصل بالعمق في طبيعة ما يسمى / الدولة /.

وفي هذا السياق نجد الوضعية السلبية التي تترك آثارها عميقا في المشروع الوطني للتنمية لدولة الإقتصادات الضعيفة. فالدولة في معظم الإقتصادات الضعيفة تركز على قاعدة مفاهيمية ضيقة محدودة، وذات نزوع سلطوي واسع، ومن الناحية العملية، في الغالب يتم تخيير، القواعد المفاهيمية الأخرى حتى لو افترضنا لها حضور شكلا في هذا القدر أو ذلك، ومن هذه القاعدة

الضيقة والمحدودة جدا، يشاع التعبير عن ماهية الدولة بالسلطة، وهو ما يسمى /الدولة - السلطة/⁶، وهو مغاير لحالة الدولة في معظم الإقتصاديات الصناعية المتطورة، حيث تركز على قاعدة مفاهيمية وتقاليدية واسعة الحضور الميداني، بدء بالمصالح التنفيذية، المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، البرلمان.. إلخ، هذا التشريك الواسع والبعيد عن الضغط أو التهميش نسبيا، يجعل من القاعدة الواسعة للدولة أكثر اتساقا لما يشرع التعبير عن ماهيته بصيغة / دولة المواطنة/، وفي دولة المواطنة تبرز موضوعه السلطة كونها مجرد مستوى محدود من مقومات الدولة، يتمثل في الجانب التنفيذي، أما المستوى الواسع من مقومات / دولة المواطنة / يتمثل في الحضور الحقيقي لمؤسسات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، البرلمان الوطني.. إلخ، ومن هنا تحديدا، يتضح أن المشروع الوطني للتنمية، يتطلب بالضرورة تشريك حقيقي وليس سيناريوهات لكل الأطراف المكونة لمقومات دولة المواطنة بعيدا عن الضغط أو التهميش أو التهويل، والتشريك الحقيقي، يعني إعطاء العناية الواسعة في صياغة الأفكار الأولية والتفصيلية للمشروع الوطني للتنمية بما يسمح، خلق قناعة طوعية مفادها، لا يجوز وضع الحركة السياسية وحركة المجتمع المدني في حالة تقاطع، ولا يجوز تهميش أهمية المجتمع المدني ذريعة محاولة تحجيم مكانة الحركة السياسية. دعونا نلاحظ إيقاع مفهوم / الدولة - السلطة / على المشروع الوطني للتنمية في الإقتصاديات الضعيفة، كما هو واضح وملمس عمليا، إن السلطة كمقوم في حالة دولة الإقتصاديات الضعيفة مرادف لمقولة "الدولة"، وبالتالي يعبر عنها / الدولة - السلطة / ومثل هكذا وضع، يعني أننا إزاء دولة منقوصة لحزمة واسعة من المقومات التي تتصل بحركة المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، البرلمان. وحتى حينما تكون هذه المقومات حاضرة بهذا القدر أو ذلك من باب المجارة للمناخ الدولي العام، إلا أنها لا ترتقي إلى مستوى مفهوم / دولة المواطنة /، بسبب إبقاء معظم المقومات الأساسية ما عدا "السلطة" كواجهات شكلية هامشية. بهذا المعنى فإن حالة

السائدة لصيغة الدولة في معظم الإقتصادات الضعيفة هي مفهوم / الدولة - السلطة / أما ما يعبر عنه بمفهوم / دولة المواطنة /، عمليا غائبه، وفي أحسن الأحوال، يظل حضورها يكتسي طابعا شكليا فقط. تأسيسا على ما تقدم يمكن تثبيت الإشارات التالية:

- يصعب الإرتقاء بالمشروع الوطني للتنمية للمستوى المرتجى في سياق ميداني ضيق لحالة الدولة، كونها / دولة - السلطة /.
- الصيغة المنقوصة للدولة والمتمثلة بمفهوم / الدولة - السلطة / هي الحالة السائدة في معظم دول الإقتصادات الضعيفة.

وما زالت قاعدة الدولة ضيقة وناقصة ومحصورة في زاوية / السلطة / واسقاطاتها كاملة على المشروع الوطني للتنمية، عندها يكون مفهوما على المستوى المجرد والملموس، إن حالة / المشروع الوطني للتنمية / المؤسس على قاعدة / الدولة - السلطة / هو الآخر منقوصا. وهنا نصل إلى عمق الإشكالية الملاحظة في الإرتباك والتعثر المستمر، إن لم نقل غياب المشروع الوطني للتنمية. **فالدولة - السلطة،** الناقصة أصلا من المقومات الأساسية الأخرى، يلاحظ حضورها وبشكل غير محدود في صلاحيات تكتسي مضامين تسلطية واسعة، يقابلها حدود ضيقة، إن لم نقل معدومة من مقومات المجتمع المدني والحريات السياسية، والتنوع الثقافي.. إلخ، مثل هذا الوضع لإسقاطات حالة / دولة - السلطة / على الصعد المختلفة للمشروع الوطني للتنمية، من الطبيعي يخلق بيئة غير شفافة تنتج فسادا ومفسدين على الدوام، وبالموجات المتتالية، تتوطن حالة واسعة من الخراب الإقتصادي، وإذا علمنا أن المقومات التي يركز عليها المشروع الوطني للتنمية المرتجى، يفترض أننا إزاء حالة / دولة مواطنة / وهي غائبة أصلا ومغيبة عمليا. من هنا تتجلى كل النقائص المرتبطة بحالة الدولة - السلطة، بصيغة مظاهر سلبية، تتحى منحى التوطن، على كل الصعد للمشروع الوطني للتنمية. وفي السياق المفصلي، يمكن ملاحظة التالي:

أولاً - ضيق المساحة المفاهيمية التي يدور حولها مفهوم / الدولة / وهذا يعني أننا إزاء دولة ما قبل المواطنة.

ثانياً - الحضور بصيغة القبيلة، العشيرة، الطائفة واضحا بل واسعا في صيغة المكونات الرئيسية لدولة - السلطة.

ثالثاً - الطبيعة القبلية والعشائرية والطائفية لدولة - السلطة، غالبا ما تدفع بتشكيل إصطفافات إجتماعية جديدة من "الأثرياء الجدد" ارتباطا في الهيكلية القبلية والعشائرية والطائفية في "دولة - السلطة"

رابعاً - وهي خاصية تنفرد فيها دولة - السلطة، حالة النظام العربي، كونها تاريخيا محكومة بالبئر، من بئر زمزم إلى بئر البترول. ولا أعتقد أن ذلك يتطلب عناءا فكريا واسعا للتوثق منه ارتباطا بمرجعيات التاريخ الاقتصادي للمنطقة.

مثل هذه الأعباء الثقيلة، تلقي بظلالها السلبية على إمكانات مشروع / دولة المواطنة / وهو ما يعمق تكريس واستحلال مشروع / الدولة - السلطة / محل مشروع / دولة المواطنة /.

و "الدولة - السلطة" بالمعنى السياسي والتنظيمي والاقتصادي والأخلاقي ظلت تاريخيا ولا تزال حتى الآن مشدودة إلى الخارج أكثر مما هي مشدودة إلى الداخل، مشدودة إلى الوراء أكثر مما هي مشدودة إلى الأمام وتطلعات المستقبل. كل هذه الموروثات حالة "دولة - السلطة" تسمح لرصد معمق لإشكالية علاقتها بالفائض الإقتصادي، وتحديدًا في زاوية إعادة توزيعه. ولتأصيل ذلك معرفيا..

إن دولة - السلطة بالتواصل تراكم نوعا من الفائض يمكن تسميته / فائض السلطة السياسي / وهذا الفائض، يشكل قوة ضغط بل إكراه تحول دون الحضور الحقيقي للفعال للمقومات الأساسية / لدولة المواطنة / أو على الأقل وضع تلك المقومات في حدود الجانب الشكلي. مثل هذا الوضع يجعل الدولة كمفهوم و كدراسة محصورة في دائرة السلطة مما يسهل / لدولة - السلطة / الإستيلاء على الجزء الأعظم من الفائض الإقتصادي خلال عملية إعادة توزيعه، ويحصل كل هذا سواء

بصيغة /النفوذ وحق التصرف، الحيازة، نقل الملكية / حيث يتم إعادة توزيعه في إطار القوى النافذة / الدولة - السلطة / وكلما كان فائض السلطة السياسي موسعا على المستوى المطلق والنسبي كلما تأكد تعميق تكريس إستحلال منظومة عمل / دولة - السلطة / محل مشروع دولة - المواطنة.

ومثل هذا الوضع يجعل من الدولة تراوح في منطقة دولة - السلطة وبالتالي من المستحيل الحديث عن مشروع تنموي وطني يستجيب لمتطلبات إعادة توزيع معقولة للفائض الإقتصادي.

وهو ما يدفعنا للتأشير على مستويات الإنسداد في وضع / دولة - السلطة / والمشروع الوطني للتنمية.. وطرح تساؤل حول إمكانات تجاوز هذا الانسداد، أي تلمس فرصة الانتقال إلى دولة - المواطنة كي يسهل ضبط إيقاعات المشروع الوطني للتنمية على أساسها؟ ! - بدء فيما يتعلق مستويات الإنسداد في وضع دولة - السلطة:

أولا - إشكالية دولة - السلطة / والثروة: كما يلاحظ بالتواصل، فإن الثروات ركزت / دولة - السلطة / لدى بعض المجموعات العائلية المقربة من أهل الحكم، ومثل هذا الوضع أدى إلى تشكيل عملية معرقة دائمة تحول دون تطوير نماذج تنموية تعتمد على خلق الظروف الإجتماعية والثقافية والسياسية التي من شأنها تقضي على الريع وتحرر الطاقات الإنتاجية والإبداعية.

ثانيا - إشكالية الإستعداد لدفع الثمن: إن دولة - السلطة وهي تلقي بظلالها كقوة إكراه ضاغطة على المفاصل المختلفة لحركة المجتمع، موضوعيا، تخلق مناخا عاما مفاده الحدود الضيقة في ملاحظة الإستعداد الجماعي الطوعي لدفع الثمن أو التضحية للغير، وبالتالي لاجال إلى ترقية حقيقية للإستعداد الجماعي الطوعي ما لم يتم أقرار وممارسة حقيقية في تكريس الديمقراطية وتداول السلطة بين الأحزاب وكسر الإحتكار والإقطاع السياسي.

ثالثا - إشكالية / دولة - السلطة / والتغيير: طبيعة / دولة - السلطة / كونها ضعيفة الإنسداد للقانون، و كلما كان الحال هكذا كلما تشبثت / دولة - السلطة /

باتجاه فرملة الوضع المفصلي للدولة بعيدا عن التغيير والتداول على السلطة وحرية الأحزاب والمجتمع المدني.. إلخ.. بمعنى أن دولة - السلطة يسكنها خوف التغيير وأثاره المختلفة على كافة المستويات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية. لهذا وكما يلاحظ في معظم حالات دولة - السلطة، فإن جل عمليات التغيير الحاصلة، تظل محدودة وفي جانبها الشكلائي، مما يجعل جل المتراكم من هذه التغييرات لا يفضي إلى تغييرات نوعية في طبيعة الدولة باعتبارها / دولة - مواطنة / وليست دولة - سلطة.

تأسيسا على ذلك كلما تعمق إتجاه / دولة - السلطة / كلما تنامي الفساد، بل و تنامي ثقافة تقبل الفساد، وبالتالي احباط الفرد والمجتمع في مواجهة المشاكل المجتمعية الحقيقية.. وإبقاء المجتمع ككل بعيدا عن مجالات التراكم المعرفي والعلمي والتقني.. وبهذا المعنى فإن دولة - السلطة تقربنا لحالة أننا إزاء دولة رخوة ضعيفة اتجاه ما يطرح في الخارج، بهذا المعنى تحديدا تصبح إمكانية رؤية مشروع حقيقي للتنمية الوطنية أمرا مستحيلا.

والسؤال الذي يصبح ملحا بهذا الخصوص: من أين ينبغي البدء كي يكون ممكنا الإقتراب من حالة / دولة - المواطنة /؟.. كما نعتقد، الأمر يتطلب تفكيك العقدة الشاخصة بواقع الجهاز الإداري للدولة المؤسس على قاعدة / دولة - السلطة / حيث النقاطات الواسعة في حالتها تقييد وتحرير الجهاز الإداري. فالحالة الراهنة للأجهزة الإدارية في معظم دول الإقتصاديات الضعيفة:

- من جهة المجتمعات ككل تشكو على الدوام من المظالم والمتاعب التي يخلقها الجهاز الإداري بمختلف مستوياته، بما فيها نخب البيروقراط والتكنوقراط.
- من جهة أخرى، إن هذا الجهاز الإداري، وهو يمثل قوة ضخمة، لكنه بالمقابل ككل رهين إعتداء موصوف من / دولة - السلطة / على القانون وعلى المال العام ومصادر الريع المختلفة، حيث تستعين دولة - السلطة بهذا الجهاز الإداري الذي لا يمكن أن يرد لها طلبا، بالمقابل وفي ظل

حالة الأمر الواقع، لا أحد يدلينا كيف يمكن حماية هذا الجهاز؟ ... إذا ما أردناه أن يكون أداة الدولة في تنفيذ القانون، وليس أداة في تنفيذ ما تريده دولة - السلطة، حتى يمكن محاسبته.

ومن هنا تحديدا يلاحظ الخلل الواسع في المنظومة الإدارية للدولة:

- من جهة، الإدارة غير قادرة على رفض أو عدم الإستجابة لما تريده دولة - السلطة حتى ولو كان ذلك مخالفا للقانون، وما قد يترتب عليه في هذا المنعطف أو ذلك من أعباء ومظالم ومحاسبة.
- من جهة أخرى، في حالة رفض هذا الجهاز الإداري أو لنقل بعض مستوياته لحالة الإستجابة لما تريده دولة - السلطة، في الغالب قد يجعلها ضحية التهميش أو الإقصاء في ظروف غياب دولة القانون. ومن هنا تحديدا فإن تفكيك حالة / دولة - السلطة / والإقتراب من حالة / دولة - المواطنة/ يتطلب مديات عمل جاد وواسع باتجاه عقد توافقي طوعي يتواجد تحت مظلته كل أطراف المجتمع المدني والسياسي، مفاده التالي: إن المقاربة الدينية المؤسسة على قاعدة نص قرآني / لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق /⁷ تفتح الطريق باتجاه تطويع وقبول تشريع لمقاربة وضعية تحاكي النص الديني، مفادها / لا طاعة لمسؤول في معصية القانون /. والتأكيد ميدانيا في هذه المقاربة الوضعية على حالة التوافق الحقيقي الجماعي، الطوعي عبر مختلف المنابر السياسية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية.

وبهذا الصدد، ينبغي أن تكون الموضوعة القانونية على مستوى رفيع من الشفافية والوضوح بما لا يسمح الإلتفاف عليها عند التفسير والتنفيذ. حيث يمكن ملاحظة ذلك:

1. قد تكون مخالفة القانون أو حتى معصيته ميدانيا مبررة، لأن الصيغة القانونية ذاتها حمالة أوجه⁸، أو قابله للتأويل.

2. قد يكون هناك ضعف في الشفافية وعدم الوضوح الكافي عند التفسير، يسمح بالتجاوز ومعصية القانون بما يوسع من دائرة الإرتباك والتواطؤ من قبل الإدارات المنفذة.

وهو ما يدفعنا للتأكيد على تصعيد حركات نوعية إجتماعيا وسياسيا وثقافية باتجاه هذا التوافق الطوعي في إطار عقد إجتماعي واسع، حول ضرورة تحول مفصلي من / دولة - السلطة / إلى / دولة - المواطنة /. ولا نخفي بهذا الصدد هاجسنا وشعورنا إزاء نوع من المؤامرة وبالتوافق ما بين النخب المختلفة وبشكل خاص الفاعلين من النخب الحديثة النعمة مفادها الرئيسي منع بناء الدولة، وما يترتب عليه، الحيلولة دون إنطلاقة تسمح بتحقيق تنمية وطنية. والفرملة هذه المرة داخلية وهي تعيدنا إلى الوراء "نهايات القرن التاسع عشر" حول دور الفرملة الخارجية في منع تشكل نمط إنتاج رأسمالي في عدد غير قليل من دول الإقتصاديات الضعيفة في مراحل تاريخية معروفة - المهم، إننا نرجح، أن هذا التوافق ما بين النخب والذي يبدو ماثلا أمانا، ليس متماثلا من حيث مرجعيته، بالمقابل فإن المصالح الضيقة وبالرغم من تباين منظورها ومنطقاتها المحدودة تجعل هذه "النخب" تضرر إلى الإستثناء عن بناء / دولة - المواطنة /، وهو ما رأيناه كيف سقطت مقاربات عديدة بمجرد رحيل بعض أقطابها⁹. هذا الإستعراض يقربنا من صياغة الإستنتاج التالي:

إن منطق دولة - السلطة يتقاطع على الدوام مع المتطلبات الأساسية لبناء الدولة، بمفهوم دولة المواطنة، لأن وضعها وهي في صيغة دولة - السلطة يجعلها لا تحتاج إلى إجماع المواطنين ولا عقد إجتماعي لبناء دولتها. بينما الدولة بمفهوم دولة - المواطنة كما هو عليه في الإقتصاديات المتطورة، لا تقوم ولا تصمد إلا بعد حصول وفاق وطني وتحرير عقد إجتماعي واسع، يكون في الحد الأدنى على المؤسسات التي تفي بالوظائف الرئيسية للدولة كالأمن، والدفاع عن السيادة، والعدالة وسيادة القانون. وفي هذه الحدود، يكون الحديث مشروعا عن النخب السياسية والتداول على السلطة واستعانتها بمؤسسات الدولة.

وفي سياق تأكيد مناخات متعددة باتجاه دولة - المواطنة من جهة، ومن جهة أخرى حلحلة الكثير من الإشكالات المرتبطة في الممانعة التاريخية من إنتشار التطور الرأسمالي في الإقتصادات الضعيفة عبر التقاط فرص الغفلة التاريخية، عندها يمكن تحديد ملامح المشروع الوطني للتنمية على المستوى المنظور والإستراتيجي إرتباطا بمعانيات متعددة على أرض الواقع تتطلب:

أولا - تحديد مفصلي أولي للقطاعات الرئيسية الفاعلة.

ثانيا - دراسة معمقة تسمح بتحديد مفصلي للأرتباط والتكامل بين القطاعات المختلفة.

ثالثا - دراسة معمقة لحالة الموارد الإنسانية بما يسمح ملاحظة أشكال متعددة لترقية التعليم والبحث العلمي إرتباطا بالعمل والمهارة والكفاءة العلمية والمهنية.

رابعا - دراسة معمقة للكثير من الجوانب الإجتماعية والروحية والثقافية.

وإن رفع الإمكانات والوعي الوطني بمستوياته المختلفة باتجاه سيادة حالة دولة - المواطنة، يجعل النواذف واسعة ومتعددة ومرنة من حيث محاكاتها ومناقشتها فكريا ونظريا وميدانيا، وذات مسارات توافقية بالرغم من تباينات الوسط الإجتماعي العام. فقط في ظل هكذا مقومات يكون ممكنا ومتاحا صياغة مشروع وطني للتنمية، يسمح بتحقيق نجاحات واسعة، منظورة وإستراتيجية على طريق تنفيذ تنمية إقتصادية تحتمل الكثير من التوازنات المرتبطة بالخصوصية الوطنية من جهة، والموروث التاريخي في تجربة الإنسانية في التنمية من جهة أخرى.

الهوامش

- 1- للمزيد راجع دراستنا / إقتصاديات السوق في البلاد المتخلفة / مجلة دراسات عربية / أوت 1993 / بيروت
- 2- أ.د. عبد الأمير السعد / الإقتصاد العالمي - قضايا راهنة / ص 105 / منشورات مركز البحوث العربية والإفريقية / 2007 / القاهرة
- 3- مما هو جدير بالملاحظة والتأكيد، أن تصور الطريق المسدود في إطار التطور الرأسمالي، لا يلغي إطلاقا إمكانات إلتقاط حدود معتبرة من فرص التطور الرأسمالي في إطار الغفلة التاريخية لهذه الدولة أو تلك، أين يمكن ملاحظة تجارب ملموسة بهذا الإتجاه في شرق وجنوب شرق آسيا. المهم أن يكون واضحا أن الحالة الطوعية والجماعية للتطور الرأسمالي، كما هي عليه في الخطاب الراهن لليبرالية الجديدة، غير ممكنة / الباحث /
- 4- ما هو جدير بالتوضيح، أن الشركات المتعددة الجنسيات من جهة، وبعض مستويات السياسة الإقتصادية الوطنية في دول الإقتصادات الضعيفة من جهة أخرى، ظلت قسرا، مفهوم وحدود الأحلال محل الواردات أو التصنيع التصديري، حيث تم صياغة كل منهما، كحالة متماثلة سواء على مستوى الشركة المتعددة الجنسية أو على مستوى الإقتصاد الوطني لهذا البلد أو ذلك. بينما واقع الحال، بقدر ما هو ممكن حصول ميل واسع لدى الشركة المتعددة الجنسية لانتهاج سياسة احلال محل الواردات أو تصنيع تصديري فقط، بالمقابل، على مستوى المشروع الوطني للتنمية لهذا البلد أو ذلك، فإن الحالة والحضور لابد أن يكون جماعيا، بغض النظر عن تباين مستوى الخطوات، وللأسف فإن السياسة الإقتصادية لرأسمالية الدولة الوطنية لم تولي اهتماما معتبرا لهذا الجانب من التمايز سيما وأن الكثير من المفردات المكونة لهذا الذي يسمى "إحلال محل الواردات" و"التصنيع التصديري" لم يتم التعبير عنها ميدانيا بشكل حقيقي وملموس، مما ألقى بظلاله سلبيا على تجربة التنمية في هذه البلدان. للمزيد بهذا الصدد يمكن العودة إلى دراستينا:
- قضايا القطاع العام والخاص في البلدان العربية / مجلة دراسات عربية / جويلية 1990 / بيروت
- إقتصاديات السوق في البلاد المتخلفة / مجلة دراسات عربية / أوت 1993 / بيروت..... - الباحث -
- 5- حول هذه الموضوعة، يمكن الإطلاع على تفاصيل هامة في كتاب أ.د. / سمير أمين / إشكالية القرن / منشورات دار الثقافة الجديدة / القاهرة 2008 /

6- بتعبير مركز، إن عمق الإشكالية في هذا المجال، واقع الحال أننا إزاء سلطة لديها "دولة"، بينما واقع حال مقتضيات المشروع الوطني للتنمية يفترض نجاحه وبالضرورة أننا إزاء دولة لديها سلطة / الباحث -

7- المقولة منسوبة للصحابي الجليل علي بن أبي طالب، كما هو مثبت في كتاب نهج البلاغة - ص 500- منشورات دار الكتاب اللبناني. إلا أن المقولة في الأصل حديث نبوي شريف / الباحث 8- بهذا الصدد، تستوقفني وصية الصحابي الجليل علي بن أبي طالب إلى والي البصرة، حين شكى الأخير إليه عن حال الأمة، وتحديدًا وضعية الخوارج في البصرة، فكتب الصحابي الجليل علي بن أبي طالب إليه رسالة فيها / لا تخصمهم بالقرآن، فإن القرآن حمال ذو وجوه، تقول ويقولون، ولكن حاججهم بالسنة فإنهم لن يجدوا عنها محيصا /، الصحابي الجليل علي بن أبي طالب، نهج البلاغة، ص 465، دار الكتاب اللبناني.

9- بهذا الصدد يمكن معاينة تجارب تنموية عديدة لرأسمالية الدولة الوطنية في الإقتصادات العربية / مصر، الجزائر، العراق، سوريا... إلخ/ الباحث